جامعة الملك خالد – السعودية–

مؤتمر التنمية المتوازنة

دراسات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية

2019/02/26-25

عنوان ورقة البحثية:

أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات_ السعودية _ الجزائر)

الاسم واللقب	بغداد بنين	قعيد ابراهيم	حسيبة شتحونة
الوظيفة	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	باحثة دكتوراه
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر صنف – أ –	أستاذ محاضر صنف – أ –	سنة ثانية دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي
مؤسسة العمل	جامعة حمه لخضر بالوادي/ الجزائر	جامعة حمه لخضر بالوادي/ الجزائر	جامعة حمه لخضر بالوادي/الجزائر
الهاتف	00213559416909		00213664044748
البريد الالكتروني	bbenine@ymail.com	gaid.ibrahim@gmail.com	Hananech1991@gmail.com

محور المشاركة: لتجارب الدولية الناجحة في تطبيق التنمية المتوازنة ومدى الاستفادة منها في الواقع السعودي

تمهيد

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري على وجه التحديد مصدرا للوافرات الخارجية التي تحفز الاستثمار الخاص وتزيد فرص نموه في المدى الطويل، وتعتبر سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري أداة رئيسية للسياسة المالية، تعتمد عليها الدولة في تسيير وتوجيه عملية المخططات التنموية وذلك من خلال مساهمتها في تكوين الرأس المال الثابت ويتم ذلك من خلال الاستثمار في إقامة البنية التحتية وتطويرها، إضافة إلى إسهامه في تكوين رأس المال البشري من خلال تركيزه على القطاعات الإنتاجية المهمة وترقية الأوضاع الاجتماعية للأفراد والجماعات وذلك بتوفير المتطلبات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن والبنى التحتية اللازمة.

وتتفوق دولة الإمارات العربية المتحدة على نظائرها من الدول العربية في كفاءة الانفاق الاستثماري، حيث تصدرت دولة الامارات قائمة دول العالم لكفاءة الانفاق الحكومي لعام 2017-2018، حيث تعكس هذه المرتبة مدى نضج حكومة الإمارات ووعيها الشديد في تخصيص أوجه وأولويات انفاقها والسياسات المالية الرشيدة التي تنتهجها، وتراعي مصالح المواطنين وتحرص على تلبية احتياجاتهم في المقام الأول، حيث تعتمد السلطة المالية للدولة على الميزانية الصفرية المستند إلى خطط دورية كل خمس سنوات وخطة تشغيلية استراتجية متوسطة المدى تعمل على ضبط ورفع كفاءة العمل المالي الحكومي لتحقيق الاهداف التنموية.

كما احتلت السعودية المرتبة السابعة في كفاءة الانفاق الحكومي وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمي لسنة 2018، حيث يمر الاقتصاد بمرحلة تحول بدأت في 2016 مع إعلان رؤية المملكة 2030 واعلان برنامج التحول الوطني، التي تعتبر امتداداً للبرامج الاقتصادية السابقة، الهادفة إلى تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل، حيث ستعتمد السعودية على ميزانية التوسع بالإنفاق على التنمية والاستثمار والمشاريع الرأسمالية، التي تصب في مصلحة المواطن والقطاع الخاص، وهذا لأجل تحقيق مستهدفات برنامج التوازن المالي رؤية 2030 وأبرزها رفع كفاءة الانفاق الاستثماري.

ونظرا لنجاح الذي حققته دولة الإمارات في تسيير سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري، سنقوم بالمقارنة استعمال هذه السياسة وأثارها على النمو الاقتصادي بين كل من الإمارات والجزائر والسعودية، بإعتبار أن الجزائر من الدول التي شرعت في تنفيذ سياسة تنموية وصفت بأنها توسعية من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو.

وبناء مما سبق، سنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى دور الإنفاق الحكومي الإستثماري في رفع من النمو الإقتصادي للدول النفطية، وذلك من خلال توجيه الانفاق الاستثماري بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصادية مهمة، ينتج عنها زيادة في القدرات الانتاجية للاقتصاد المحلي، ومن هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

ما مدى تأثير دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تعزيز النمو الاقتصادي للدول النفطية؟

ومن خلال الإشكالية المحورية يمكن تقسيم الورقة البحثية إلى العناصر الأتية:

- التحليل النظري للإنفاق الحكومي الإستثماري؛
- واقع الإنفاق الحكومي الإستثماري في دول محل الدراسة (الجزائر-السعودية)؛
- دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الإقتصادي في كل من (السعودية- الجزائر).

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي للدول قيد الدراسة، وكذلك معرفة نسبة اسهام الانفاق الاستثماري في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي الذي يتضمن أولا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في كل دول الدراسة، ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم على إستخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي.

المحور الأول: التحليل النظري لإنفاق الحكومي الاستثماري

يغطي الإنفاق الحكومي العام أنشطة الدولة المختلفة بشقيها الجاري والاستثماري وبأبعادها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وله أهمية خاصة من خلال إعادة توزيع الثروة لجزء هام من القوة الشرائية من فئة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وتوجيه جزء من هذه النفقة لإقامة مشاريع البنية الأساسية (التحتية) التي تخدم فئات المجتمع الأكثر حاجة ويكمن الفرق بين الإنفاق الجاري والاستثماري على التوالي: أن الأول يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف استمرار عملها ونشاطها ويكون هذا الإنفاق بشكل دوري أما الثاني فهو يمثل المبالغ التي تصرفها الدولة في مجالات وقطاعات تمثل استثمارا يحقق عائدا ماليا أو بشريا لها أو يخلق المزيد من فرص العمل، سيقوم هذا المحور بدراسة الإنفاق الاستثماري كجزء من الإنفاق الحكومي باعتباره أداة تساهم في تفعيل الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم وأهمية الإنفاق الحكومي الإستثماري

كما أشارنا سابقا أن الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أهم أقسام الإنفاق الحكومي نظرا إلى أهميته في تنمية الثروة الوطنية، وأيضا ارتباط هذا النوع من الانفاق بالبعد الزمني وجانب الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والبيئة، وهي نفسها الجوانب التي تركز عليها التنمية المستدامة، فان العمل على ضبط هذ النوع من الانفاق وايجاد التشكيلة المثلى له، صار أحد أهم أهداف كل حكومة.

1. مفهوم الإنفاق الحكومي الإستثماري

قصد حصر مفهوم شامل للإنفاق الحكومي الإستثماري سنتطرق لعدة تعاريف نذكر منها:

- **تعريف الإنفاق الحكومي الاستثماري:** يرتبط هذا الإنفاق بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، ويوجه هذا الإنفاق على المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية التي تتطلبها الاحتياجات الطارئة التي قد تظهر في أوقات غير منتظرة كالإنفاق الحربي والإنفاق على إصلاح الأضرار التي قد تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية والإنفاق لمكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي وتعرف أيضا بالإنفاق الغير العادي أو غير دوري.[1]

[1] سرين جميل حسن، **الإنفاق الحكومي وأثاره على الاقتصاد الفلسطيني(دراسة قياسية)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص13.

➢ **كما يعرف الإنفاق الحكومي الإستثماري أيضا:** على أنه نفقات حكومية تخصص لتكوين رؤوس أموال العينية بمعنى أخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية مثل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية[1]، كما يمكن الاعتماد على هذا النوع من النفقات كأداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع كالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية[2]، وينقسم الإنفاق الحكومي الإستثماري إلى[3]:

✓ الإنفاق الإستثماري الإنتاجي: وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج الاستثماري في مجالات الصناعة والزراعة البناء والنقل وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان.

✓ الإنفاق الإستثماري غير إنتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات قطاعات الصحة والتعليم والثقافة.

2. أهمية الإنفاق الحكومي الإستثماري

تبرز أهمية الإنفاق الحكومي الإستثماري باعتباره عنصر هاما وأساسيا في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية للدولة فهو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليه في تنمية الدولة ويرجع ذالك إلى إستراتجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ويمكن حصر دوره في النقاط الأساسية الآتية[4]:

✓ البحث عن المنفعة العامة من خلال زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل مثل: مشروعات شق الطرق والمياه وافتتاح مؤسسات تعليمية مما يزيد من المستوى التعليمي للمواطن وتحقيقه مستوى من الرفاهية وهو ما يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن؛

✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنويع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الدخل الفردي وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛

✓ توظيف جميع عناصر الإنتاج من أجل توفير سلع وخدمات في المجتمع كما يساعد في التنمية الاقتصادية خاصة عند توظيف عناصر الإنتاج الرأسمالية منها؛

✓ توفير حاجيات الأفراد والجماعات وكذا مناصب شغل جديدة ورفع الدخل الفردي الوطني وبالتالي الحد من نسبة البطالة والفقر؛

✓ دعم الحكومة للمشاريع القائمة يدعم المنتج المحلي ويقوي المؤسسات المحلية أمام منافسة الأجنبية بمنتجاتها؛

✓ تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ثانيا: فاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري

كما ذكرنا سابقا أن الإنفاق الحكومي الاستثماري هو ذالك الإنفاق الذي يشمل كل إنفاق موجه بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل إقامة المشاريع وبالنظر إلى الفكر الاقتصادي التقليدي فقد كان ينظر إلى النفقات الاستثمارية على أنها نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشيد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي واللجوء

---

[1] أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادية (دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996–2011)** رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الإسلامية، غزة 2013، ص24.

[2] مي سليمان غانم، **دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا،2015، ص55..

[3] شاكر محمود شهاب، **أثار النفقات العامة في التنمية الإقتصادية في العراق**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989،ص21.

[4] ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستثماري في الجزائر وأثاره على التنمية المستدامة–دراسة قياسية 1970–2010**، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013، ص26.

إلى المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية ولكن مع الزمن تطور مفهوم الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم في مفهوم النفقة الحكومية وكذا مدى الاعتماد عليها كأحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع فان النظر إلى النفقة الحكومية على أنها نفقة غير منتجة قد تغيرت وأصبح ينظر إليها على أنها منتجة وأكثر إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات والمجالات لذلك اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنية التحتية بل ليشمل إنشاء المشروعات العامة الإنفاق على الصيانة الشاملة الإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج وكذا الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها.

1. مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري

تخصص نفقات الإنفاق الحكومي الاستثماري لتكوين رأس المال وتبرز أهميتها في كونها تهدف أساسا إلى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل، (المفهوم الضيق لرأس المال الثابت: فهو يقتصر على المصانع و الآلات والبضائع) المفهوم الواسع لرأس المال: يشتمل على تلك العناصر السابقة إلى جانب النفقات على التقنية والصحة والتعليم والتدريب وتحسين الظروف المعيشة. رأس المال الإجتماعي: يتكون من النقل الاتصالات، والسكك الحديدية والمطارات والموانئ ... وهي تمثل في مجملها البنية التحتية.[1]

إن الإنفاق الحكومي الإستثماري يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية وكذا الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى كونها هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماما وإنما هناك تداخل كبير بينهما، مما جعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساسا في صعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف على خلق القيمة ورفع القدرة الإنتاجية وكذا على المتغيرات الإقتصادية.

2. فاعلية وكفاءة سياسة الأنفاق الحكومي الإستثماري

تعتبر فاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من أهم النقاط التي تركز عليها الحكومة، وتتحقق من خلال إعداد الموازنة العامة بتنسيق كامل ومراجعة المستمرة بين وزارة المالية والوزارات الأخرى والجهات الحكومية المعنية بالموازنة، ويتم هذا التنسيق والتعاون على النحو الكفء من خلال مدخلين: **الأول**(مدخل القمة–القاعدة) **الثاني**(مدخل القاعدة–القمة) وتقوم الحكومة بالإعتماد على أحد المدخلين وحده دون الأخر، وفي ما يلي شرح للمدخلين[2]:

✓ **مدخل القمة –القاعدة:** ويتمثل في قيام وزارة المالية بتحديد التوجيهات والتعليمات الأساسية في شأن إعداد الموازنة للوزارات والجهات الحكومية التي تمول من خلال الموازنة وينبغي أن يكون التحديد الواضح لأهدف المالية والإطار الاستراتجي للموازنة العامة، يلي بعد ذالك تحديد سقف محدد للإنفاق الحكومي على المستوى الإجمالي، كما على المستوى كل وزارة من الوزارات والجهات الحكومية وهذا يساهم في تعزيز استقلالية الوزارات وقدرتها على توزيع الأموال المخصصة لها بين الاستخدامات المختلفة، ويتسم إعداد الأسقف المبدئية للقطاعات والوزارات بأنها عملية تدرجية تحدث من خلال زيادات أو تخفيضات تدرجية بأخذ بعين الاعتبار أن هناك الكثير من البنود لا يمكن المساس

---

[1] هاجر سلطاني، **سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية والمستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص37.

[2] كمال أمين الوصال، **البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي–بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل**،الطبعة1، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2018، ص216.

بها أو يمكن في أفضل الأحوال إجراء تعديلات بسيطة عليها، كأعباء خدمة الدين العام والتزامات المشروعات الاستثمارية ومخصصات التعليم والرعاية الصحية والإنفاق على الأمن والدفاع.

تجدر الإشارة إلى أن تحديد سقف عام للإنفاق ربما لا يلاءم بعض القطاعات أو بعض الأوضاع، فعلى سبيل المثال يفضل في قطاع التعليم الأساسي أن يترك توزيع الإنفاق المخصص بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بدرجة كبيرة إلى وزارة القطاع المعين، ذلك لأن كلا من نوعي الإنفاق هو في حقيقة الأمر إنفاق تنموي.

✓ **مدخل القاعدة–القمة:** ويتمثل في قيام الوزارات والجهات الحكومية المختلفة بتقديم طلبات الموازنة إلى وزارة المالية وذلك في حدود الأسقف المخصصة لها، و ربما يسمح للوزارات بتقديم طليات موازنات إضافية لتمويل برامج أو سياسات جديدة.

ثالثا: اثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية

اعتمدت الدول التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق، العرض و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر

1. أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على البنية التحتية

برزت أهمية الاستثمارات الحكومية في مجال البنية التحتية بعد وقوع الازمة المالية العالمية حيث قامت الحكومات على مستوى العالم بزيادة اتفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزمة التحفيزات المالية المصححة لدعم النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبمآن النظرية النمو الحديثة أكدت العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي وذالك من خلال تراكم أصول البنية التحتية يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة معدل النمو طويل الآجل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد عل عناصر الانتاج الاخرى.

كما أوضحت الدراسات العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي لا تؤثر على الإنتاج والاستهلاك بشكل مباشر فقط وإما يؤدي إلى رفع انتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته على النمو وقد يتحقق ذلك إما بشكل مباشر باعتبار الاستثمار في البنية التحتية عنصر إضافي من عناصر الإنتاج أو بشكل غير مباشر من خلال الزيادة الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص وعناصر الانتاج الاخرى وحفز الاستثمار الخاص وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التجارة وزيادة التنافسية بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتشغيل الموارد في حالة وجود جزء معطل منها [1]

2. أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البطالة

أثبتت النظرية الكينزية أن سبب وجود البطالة في فترة الكساد يعود إلى عدم كفاية الطلب الكلي وأن مستوي التشغيل لا يتحقق في سوق العمل إنما في سوق السلع والخدمات وباعتبار أن توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة هو أحد العوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك وجب على الدولة التدخل من أجل تنشيط الطلب الفعال وإتباع سياسة إنفاق استثمارية توسعية من خلال زيادة الاستثمار الحكومي مما يؤدي للزيادة في معدلات التشغيل وهذا يتم وفق الآلية الآتية الشكل:

---

[1] اسراء عادل حسيني، **هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2012،ص19.

الشكل رقم(01): أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البطالة على حسب النظرية الكنزية

المصدر: وليد عايب، وليد عبد الحميد العايب، **الاثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، .بيروت،2010

3. أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستثمار الكلي

يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري أن تؤثر على الاستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل إنفاق منتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع ولآثاره الايجابية على الاستثمار الكلي حيث يمكن أن يكون سلاحا فعالا لمعالجة الكساد ونقص حجم لاستثمار الخاص، كما أن سياسة الإنفاق الاستثماري كفيلة بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فضلا عن استخدامها كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي يسمح بزيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد.

ففي حالة زيادة الكفاءة الإنتاجية المتمثلة في زيادة مرونة جهازه الإنتاجي، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري سيكون له أثر ايجابي على معدلات الاستثمارات القومية سواء العامة أو الخاصة؛ حيث يكون حافزا لزيادة الاستثمار الخاص، كما يمكن أن يكون عاملا لسد فجوة في الاستثمارات الكلية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، ونظرا لتعدد الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الاستثمار، فإنه من الواجب التنسيق بين هذه الوسائل والتوفيق بينها وبين درجة خطورة الركود، حيث في **حالة الركود الخفيف** يجب أن يتجه الاهتمام إلى المخزون الذي يزيد بعد فترات الرواج ويؤدي تراكمه إلى عدم وجود طلبات كافية في معظم فروع النشاط اقتصادي ذلك من خلال القيام باستثمارات عامة ذات كثافة رأسمالية منخفضة، **في حالة الركود الحاد:** ينخفض الاستثمار في رأس المال الثابت في حين توجد فرص استثمارية، هنا يجب على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الأخرى والقيام باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، **أما في حالة الركود العام:** وذلك عندما لا توجد فرص استثمارية في فروع كثيرة من النشاط الاقتصادي، وفي هذه الحالة لا يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى أية نتيجة، ولهذا يجب على الدولة القيام بمجهود استثماري شامل يؤدي إلى تنمية اقتصادية واسعة[1] .

4. نسبة الإنفاق الاستثماري على نسبة الصادرات إلى الواردات (الانفتاح التجاري)

تعمل الدول النامية على تطبيق سياسات الانفتاح التجاري وذلك من خلال وضع مجموعة من الاجراءات للنهوض باقتصادها الوطني لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية، وذلك من خلال الانفاق الاستثماري الحكومي الذي يمنح حزمة من التحفيزات (الضرائب)

[1] هاجر سلطاني، **مرجع سابق**،ص50.

و(الجمارك) والتسهيلات المالية وزيادة إنشاء العديد من الهيئات التي تعني بالاهتمام بمجال تطوير التبادل التجاري ومن جهة اخرى تدعيم قطاع الصادرات المحروقات وذلك من خلال تخفيض العملة الوطنية من أجل رؤوس أموال اجنبية. [1]

5. أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي

تظهر أهمية سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري بالنسبة لإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الانتاجية لأي مجتمع فالإنفاق الاستثماري يسهام في تكوين رأسمال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري –إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي(جاري) يؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت والأجور التي تتولد عن عوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل فضلا عن زيادة القدرة لإنتاجية للدولة، كما أن الإنفاق الاستهلاكي يؤدي أيضا زيادة القدرة الإنتاجية.

ويؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمة والصحية والثقافية والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطي المشروعات الخاصة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤدي إلى زيادة قدرتها الإنتاجية، كما أن الانفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية[2].

الإنفاق الحكومي الاستثماري في البلدان النامية يؤدي إلى تحسين الهيكل الاقتصادي والاجتماعية لأن القطاع الخاص لا يستطيع أن يقدم على الاستثمارات في بعض المجالات لانخفاض عائداتها أو حاجيتها لرؤوس الأموال ضخمة أو زيادة درجة المخاطرة[3].

المحور الثاني: واقع الإنفاق الحكومي في دول محل الدراسة (الجزائر–السعودية–الإمارات)

يشكل قطاع النفط دوراً محورياً في الاقتصاديات دول محل الدراسة، حيث تعتمد هذه الدول على أكثر من 90% في دخلها على الموارد البترولية وتشكل الصادرات النفطية معظم صادراتها، وتعد السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط وتلعب دوراً قيادياً في منظمة أوبك،كما أن التغيرات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض له تأثير قوي وملموس على المتغيرات الاقتصادية في الدول محل دراسة لاسيما على سياستها المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري، هذا ما يجعل الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع والتي تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي تتعرض لحالة من عدم الاستقرار في سياستها المالية وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط، وفي هذا الجزء من الورقة سنحاول تقديم تحليل نظري لواقع الإنفاق الحكومي بشكل عام ومخصصات النفقات الإستثمارية بشكل خاص في الدول المدروسة وكيفية توزيعه على القطاعات الحكومية.

أولا: واقع الإنفاق الحكومي الإستثماري في الجزائر

---

[1] مسعودي وهيبة، **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية –2000–2004**. مجلة جامعة مصطفي الاسطنبولي، معسكر 2015 ص05

[2] جمام محمود، **محضارات في مقياس المالية العامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي–الجزائر2013ص 26-27.

[3] سالم سويد، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 1990–**2014،مجلة الأندلس للعلوم السياسية والاجتماعية، جامعة الاندلس اليمن ، العدد 16 ،2019 ص220.

تحظى النفقات الاستثمارية بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة في الجزائر، حيث عرف هذا النوع من النفقات تطورا ملحوظا خلال 20 سنة الماضية وهذا ما انعكس بدوره على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وكما ساهم في تحقيق مطالب التنمية، حيث يبرز الشكل البياني التالي تطور معدل الإنفاق الاستثماري في جزائر.

الشكل رقم(02): معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر للفترة 1985-2017

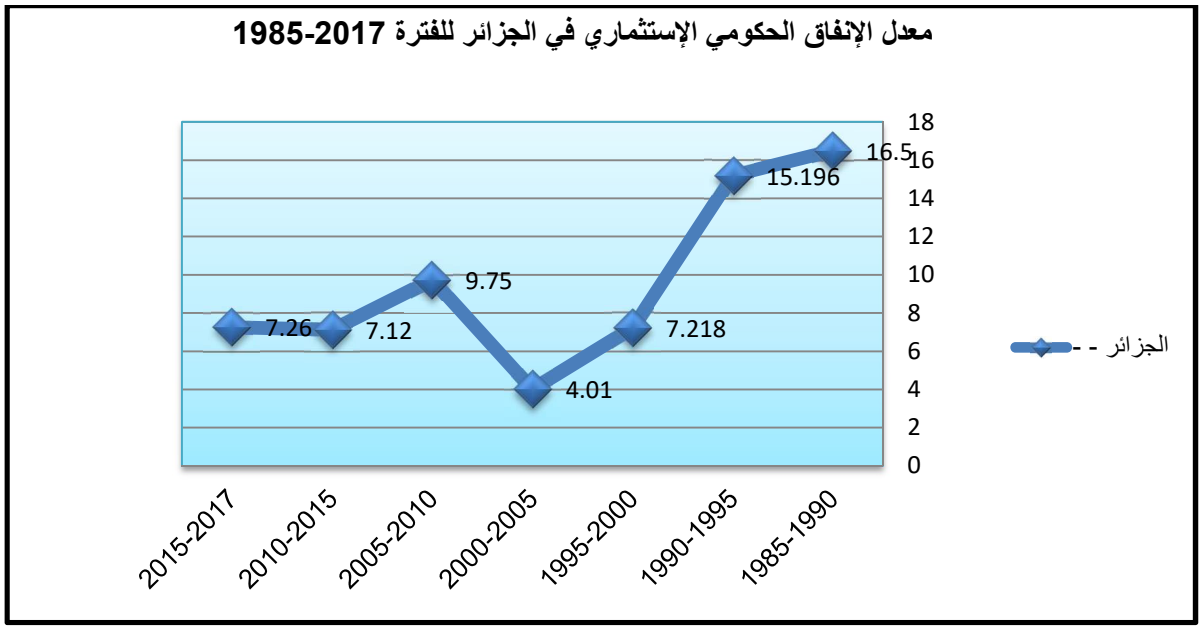

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة المالية الجزائر، http://www.mf.gov.dz .

التعليق: نلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل الإنفاق الاستثماري تميز بالانخفاض المستمر من سنة 1985 حتى سنة 2000 حيث انحصره متوسطه بين 16.5% و4.01%، حيث عرفت هذه الفترة أزمة نفطية سنة 1986 حيث أنخفض سعر برميل النفط، وباعتبار الجزائر دولة ريعية فقد انعكس سلبا على وتيرة النفقات الحكومية بشكل كبير، أما من سنة 2005 إلى سنة 2010 شهد معدل انفاق الاستثماري الحكومي ارتفاعا حيث بلغ متوسطه 9.75%، وهذا راجع للبحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكانتها من إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتم توجيه الإنفاق الحكومي الإستثماري لتمويل المخطط التنموي الخماسي حيث يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، استلزم البرنامج من النفقات حوالي 12122 مليار دج وهو غلاف مالي هام تم تقسيمه على برنامجين هامين:-استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز(سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب) بغلاف مالي قيمته 2900 مليار دج،-تخصيص حوالي 220232 مليار دج للمشاريع الجديدة وتوجه أكثر من 20 % من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسن الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، ليعاود الانخفاض من سنة 2015 إلى 2017 بسبب الأزمة الحالية التي تشهدها البلاد الناتجة عن انخفاض سعر النفط.

كما تحرص السلطات المالية في الجزائر إلى توزيع نفقات الاستثمارية على القطاعات بشكل محكم وكفئ ولضمان السير الحسن لكافة المشاريع الاستثمارية وذلك في ظل شح الذي تعرفه الايرادات وخاصتا جباية البترولية من جهة وتضخم الذي تعرفه العملة النقدية، والشكل الموالي يبين توزيع الإنفاق على حسب القطاعات.

الشكل رقم(03): توزيع الانفاق الحكومي لبعض القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

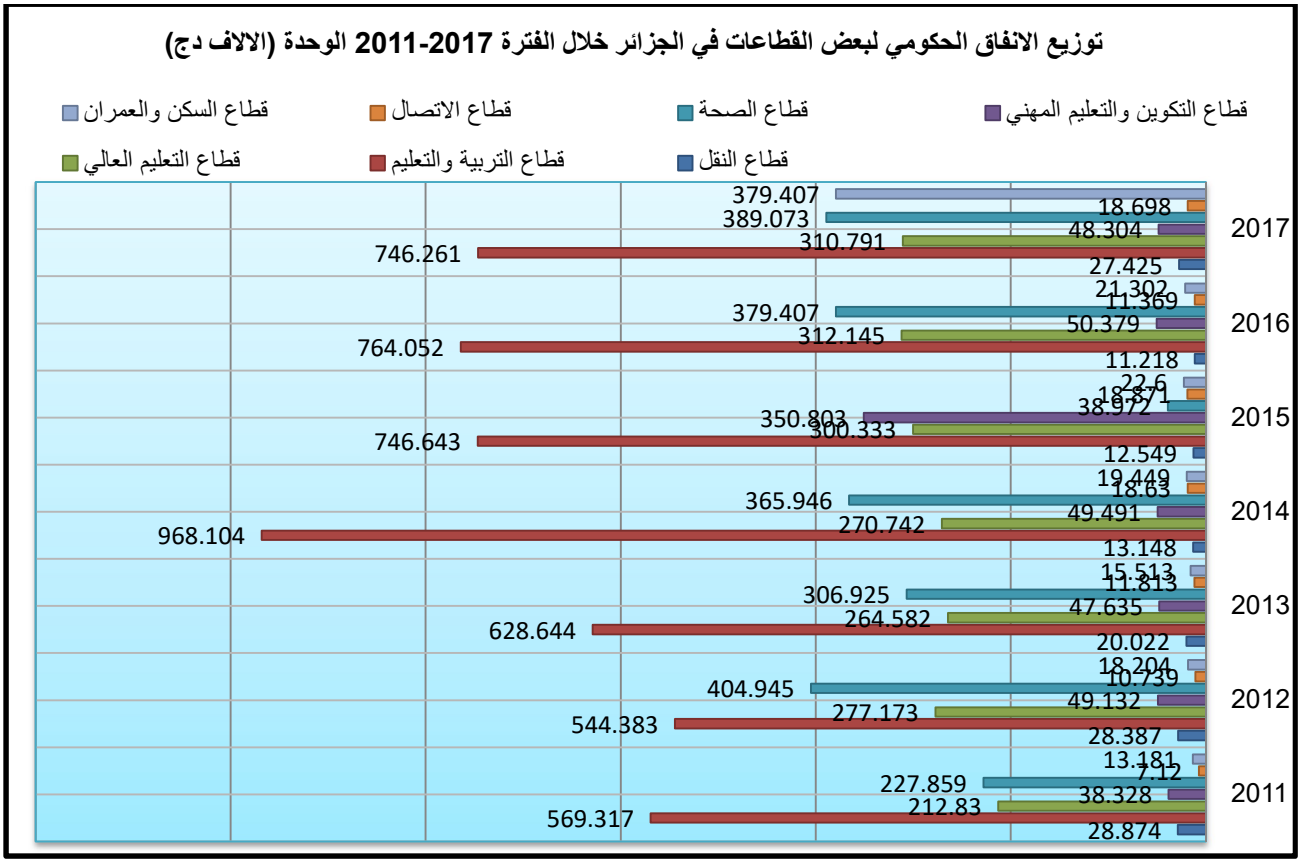

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة المالية الجزائر (قانون المالية لسنوات2011-2017).

- **قطاع النقل**: نلاحظ من الشكل أن قطاع النقل يحظى بحصص متوسطة من الميزانية المالية، حيث إنحصرت بين 28.874 الالاف دج و 20.022 الالاف دج خلال الفترة 2011 إلى 2013 وهنا قامت الجزائر بمشاريع الضخمة في مجال النقل ومن أهمها طريق شرق غرب الذي تطلب مبالغ مالية ضخمة، ليعرف القطاع انخفاضا مستمرا في ميزانيته بسبب الحالة المالية للدولة حيث وصلت 11.218 الالاف دج سنة 2016.
- **قطاع التربية والتعليم**: يعتبر النظام التعليمي في الجزائر من أولويات الدولة، فمنذ الاستقلال وحتى السنوات الأخيرة، طبقت الدولة مجموعة من الإصلاحات في محاولة منها لرفع مخزون الرأسمال التعليمي في المجتمع أي تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في حركتها التنموية، وباعتبار التعليم مجاني في الجزائر فالإنفاق على التعليم يشكل ضغط كبير على ميزانية الدولة، هذا ما لحظناه من الشكل الأعلاه حيث يسيطر التعليم على الحصة الأكبر من ميزانية الدولة، حيث أنحصرت حصة التعليم من سنة 2011-2013 بين 569.317الالاف دج و 628.664 الالاف دج وبقيت هذه الحصص في ارتفاع مستمر رغم الظروف التي شهدتها الدولة ليصل سنة 2017 إلى 746.613 الالاف دج.
- **قطاع التعليم العالي**: عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات، المراكز الجامعية والمدارس والمعاهد العليا وهياكلهما، وزيادة عدد الطلبة الجامعيين، مما جعل هذا القطاع يستنزف مبالغ ضخمة من الميزانية العامة للدولة، حيث خصصت له مبالغ انحصرت بين 212.830 الالاف دج و264.582 الالاف دج للفترة من 2011-2013 واستمر بالارتفاع ليصل سنة 2017 لمبلغ 310.791 الالاف دج.

- **قطاع التكوين والتعليم المهني**: شكل مراكز التكوين المهني في الجزائر الشبكة القاعدية لجهاز التكوين المهني. ويبلغ عددها 524 مركزا متواجد بكل ولايات القطر(48 ولاية) توفر تكوينات في المستويات من 1 إلى 4 ولهذه المراكز ملحقات وأقسام منتدبة بالوسط الريفي ويبلغ عددها 210 ملحقة، لذلك حظيا هذا القطاع على حصص مالية قدرت ب الالاف دج سنة 2017.
- **قطاع الإتصال**: لقد انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح والإصلاح الشامل لترقية قطاع الاتصالات منذ سنة 2001، وهي الفترة التي عرف فيها القطاع قفزة نوعية، حيث عمدت الدولة إلى القيام بإصلاحات لازمة لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مما تطلب منها مبالغ كبيرة انحصرت بين 7.120 الالاف دج سنة 2011 لتستمر بالارتفاع لتصل 18.698 الالاف دج سنة 2017.
- **قطاع السكن والعمران**: صنف قطاع السكن من بين الملفات الحساسة التي خصصت لها عدة برامج منذ الاستقلال، وبعد مرور 50 سنة من مسيرة البناء والتشييد، تسجل الجزائر اليوم إنجاز أكثر من 7,5 سنة 2013 وبهدف توفير سكنات تتلاءم مع مختلف الفئات الاجتماعية، تقرر اقتراح عدة صيغ مع مواصلة دعم الدولة للمواطنين عبر الصندوق الوطني للسكن وما ميز قطاع السكن خلال السنوات الأخيرة، هو إعادة إطلاق سكنات البيع عن طريق الإيجار الأمر الذي استحسنه المواطنون، ويعتبر قطاع السكن من القطاعات التي تتضمن مشاريع ضخمة بمبالغ مالية كبيرة، حيث كانت حصة قطاع السكن من الميزانية العامة 13.181الالاف دج سنة 2011 ليعرف ارتفاعا في حصته سنة 2016 لبلغ 22.600الالاف دج.

ثانيا: واقع الإنفاق الإستثمار الحكومي في السعودية

يعتبر الإنفاق الاستثماري للمشاريع التنموية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في السعودية، رغم التذبذب في معدلاته بسبب صدمة خارجية أو أزمة سياسية تحدث للقطاع النفطي لجهة الأسعار أو الإنتاجية سيؤثر في سياسة الإنفاق الحكومي التي يعتمد عليها البلد في سياسة اقتصاده الكلي لأن قتصادها يعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع النفطي، إذ تمثل عائدات الصادرات النفطية أكثر من 90 في المئة من إجمالي عائدات التصدير، والشكل الموالي يبرز التذبذب الحاصل في معدل نمو الإنفاق الاستثماري في الدولة.

الشكل رقم(04): معدل الإنفاق الحكومي الإستثماري في السعودية خلال الفترة 1970–2017

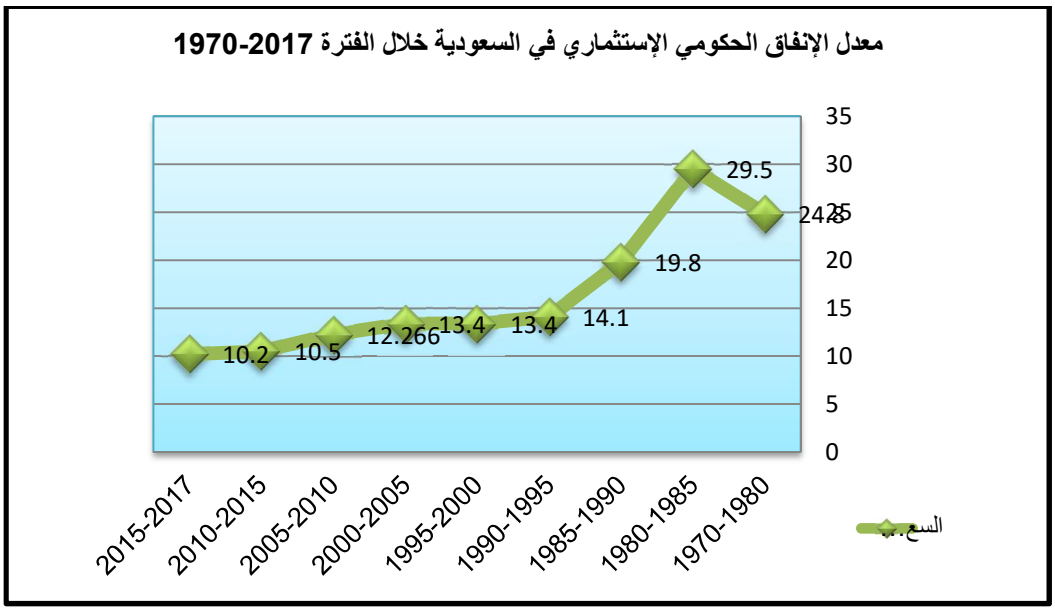

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات وزارة المالية السعودية، https://www.mof.gov.sa .

التعليق: نلاحظ من الشكل أعلاه، أن متوسط معدلات الانفاق الاستثماري انحصرت بين 24.25% و19.8% خلال الفترة المحصورة بين 1970-1990، تتسم هذه المعدلات بالانخفاض المستمر، وهذا بسبب النزول في أسعار النفط بسبب أحد الصدمات الخارجية التي تعرض لها السوق النفطية، لتعاود المعدلات الانفاق بالارتفاع ولكن بوتيرة بطيئة لينحصر بمتوسط 10.2% سنة خلال الفترة 2015-2017.

إن سلطة المالية السعودية تبنت استراتيجية محكمة لعملية إعداد الميزانية العامة وتوزيع النفقات المالية على جميع القطاعات، حيث سعت الدول إلى رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها وإعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج التنموية والخدمية التي تخدم المواطن بشكل مباشر، والشكل البياني الموالي يوضح كيفية توزيع النفقات الحكومية على القطاعات خلال الفترة 2011-2017.

الشكل رقم(05): توزيع الانفاق الحكومي لبعض القطاعات في السعودية خلال الفترة 2011-2017

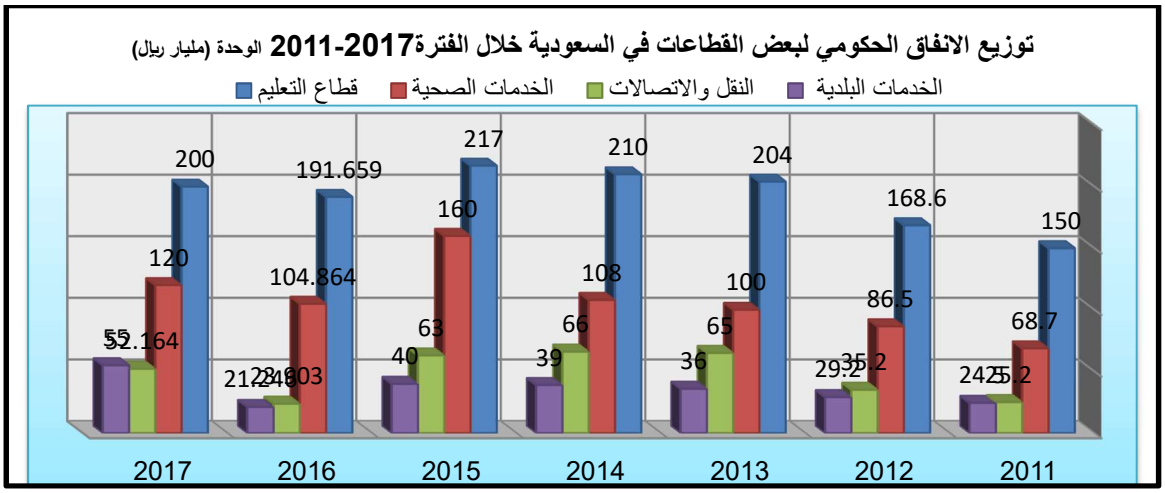

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات وزارة المالية السعودية.

- **قطاع التعليم**: مر التعليم في السعودية بالعديد من المراحل التطويرية، في سعي مستمر لتحسين نوعية وجودة المنظومة التعليمية، على الرغم من العوائق التي يفرضـــها الواقع الاجتماعي والثقافي الذي ينظر بتوجس لمحاولات التغيير في بنية التعليم التقليدية. وقررت وزارة

التعليم مؤخرا التوجه نحو رقمنة التعليم بجميع مراحله في المدارس الحكومية عبر توفير الموارد الملائمة لذلك لضمان سير عملية الانتقال، ويستحوذ قطاع التعليم على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق على القطاعات، حيث بلغت حصته 150مليار ريال سنة2011 حيث تمثل 26% من النفقات المعتمدة وذلك بزيادة تقدر ب 8 % من العام الفارط حيث تضمنت الميزانية لهذه السنة برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 265 مليار ريال و استمرار العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه9 مليارات ريال بالإضافة لانشاء العديد من المدارس، وتوصل هذه الصحة منحها التصاعدي لتصل إلى 204 مليار ريال سنة 2013 بنسبة قدرت 25 % من النفقات المتعتمدة حيث تم توزيع مزانية القطاع على المشاريع بالشكل الآتي:9 مليارات ريال لشركة تطوير التعليم القابضة بالإضافة لإنشاء 539 مدرسة تصل تكلفتها 39 مليار ريال وبلغت مخصصات إعادة هيكلة المدارس 3.235 مليار،أما التعليم العالي تم اعتماد مشاريع لاستكمال المدن الجامعية بتكلفة 13.400مليار ريال أما في مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد تكاليف انشاء كليات ومعاهد جديدة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من 3.500مليار ريال، وعرف هذا القطاع انخفاض طفيف في ميزانيته بسبب الأزمة النفطية ليستحوذ على 200 مليار ريال كحصة له سنة 2017، حيث تضمنت الميزانية مشاريع جديدة اضافتا للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية حيث بلغت اجمالي التكاليف المضافة للمشاريع 2.3 مليار ريال، بالإضافة الى اعتماد عدد من المبادرات لبرامج ومشاريع التحول الطني بمبلغ يزيد عن 6 مليار ريال لتحقيق الأهداف الوطنية لرؤية المملكة العربية السعودية.

- **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية**: تحتضن السعودية أكبر قطاع للرعاية الصحية بين دول الخليج، مستحوذة على نحو 48%من إجمالي إنفاق الحكومات الخليجية على الرعاية الصحية، كما تعتزم الدولة إنشاء مدن طبية حيث خصصت لها ميزانية تصل الى نحو 4.3مليار دولار، وهو ما يدل على الميزانية الضخمة التي توفرها الحكومة من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، حيث بلغت ميزانية هذا القطاع 68.700 مليار ريال سنة وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (12) مستشفىً جديداً، ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (4) مستشفيات، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية، و تنفيذ (120) مستشفىً جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريريه تبلغ حوالي (26,700) ألف سرير، وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومباني لمكاتب العمل 2011، لترتفع حصته سنة 2013 وتصل إلى 100 مليار ريال وفي هذه السنة المالية تضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال انشاء وتجهيز المراكز الرعاية الصحية الأولية بالإضافة إلى إنشاء 19 مستشفى جديد وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات الأندية الرياضية، ورغم انخفاضا الايرادات الدولة بسبب انخفاض الارادات النفطية في السنوات الاخير إلى أن القطاع بشكل لتصل حصته 120 مليار ريال سنة 2017 وتضمنت ميزانية هذه السنة مشاريع جديدة بلغت تكلفتها 1.047 مليار ريال وتركزت في مشاريع التحول الوطني منها مبلغ 432 مليون ريال لمشروع تطوير وتحسين أنظمة إدارة المشاريع ومبلغ 362 مليون ريال لمشروع تطوير أنظمة تطوير النفايات البلدية بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى.
- **قطاع النقل والاتصالات**: يعد انشاء شبكة متكاملة للنقل البري والجوي والبحري احدى المعالم البارزة للمنجزات التنموية التي حققتها السعودية، علاوة كونها أداة مهمة للتنمية المستقبلية، وكما تعتبر الاتصالات في السعودية متقدّمة، فهناك ست شركات اتصالات تقدّم خدماتها المختلفة في مجالات الاتصال والإنترنت، حيث بلغت مخصصات هذا القطاع 66.600 مليار ريال سنة 2014 كأعلى قيمة

له خلال السنوات الاخيرة وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي 40.200 مليار ريال .

- **قطاع الخدمات البلدية:** في إطار الإهتمام بهذا القطاع بلغت مخصصاته 50 مليار ريال لسنة 2015، تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة يلغت 25 مليار ريال لتنفيذ مشاريع الحماية من السيول وتصريف مياه الأمطار ومشاريع السفلتة والإنارة، ولإنشاء الانفاق والجسور، وتنفيذ التقاطعات لفك الاختناقات المرورية وتسهيل حركة السير.

ثالثا: واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في الامارات

بما أن دولة الإمارات من الدول الريعية، فهذا يعني أن لديها تجارب سابقة مع التذبذب في أسعار النفط منذ السبعينيات، لذا ارتأت العمل على تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط، وفعلاً انخفضت مساهمة عوائد النفط من نحو 90% من الناتج المحلي إلى نسب متدنية، ولتجنب الآثار السلبية للتقلبات المحتملة في أسعار النفط، تبنت الدولة سياسات جادة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، وإيجاد مصادر للإيرادات وتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى بالإضافة إلى تطوير وتفعيل النظم الضريبية، وكذلك العمل على ترشيد الإنفاق العام، والتركيز على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي الذي من شأنه أن يسهم في تطوير الاقتصاد الحقيقي، حيث اتسمت معدلات الانفاق الاستثماري خلال سنوات الاخيرة بارتفاع المستمر رغم الانخفاض المستمر لأسعار النفط، فان الموازنات المالية للدولة الامارات تعرف فائضا ماليا، وهذا يعود لسياسة المالية الحكيمة التي تبنتها الدولة وعملت دولة الامارات على دعم التنمية وظفت الدولة شق هائل من إيراداتها في بناء بينة التحتية، وكان من ثمار هذا أن حلت المرتبة الثالثة عالميا في جودة البنية التحتية للعام2014-2015، ومن أهم انجازات البنية التحتية ما يلي[1]:

- 115 مستشفى حكومي وخاص والعديد من المراكز الصحية ومراكز التوحد والتأهيل الصحي.
- 1206 مدرسة حكومية وخاصة وفنية و87 كلية وجامعة ومعهد عالي و17 فرع لكلية للتقنية العليا ومراكز التأهيل المهني.
- العديد من شبكات الري والصرف الصحي والزراعي والسدود.
- إنشاء أكثر من 26 مينا بحري، وافتتاح ميناء خليفة بالطويلة، وتنفيذ توسعات بميناء جبل على لرفع الطاقة الإجمالية لموانئ دبي إلى قرابة 20 مليون حاوية سنويا لتعزيز مكانته ليكون واحد من بين أكبر خمسة موانئ بالعالم.
- إنشاء 8 مطارات دولية بكل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجير والعين والتوسعات الكبيرة بمطارات الدولة وخاصة مطاري أبو ظبي ودبي الدوليين لتوسعة طاقاتها الاستيعابية.
- إنشاء شبكة متطورة متكاملة لخطوط(الميترو) بدبي وصلت تكلة مراحلها الحالية 29 مليار درهم.
- شبكة متطورة لخطوط الاتصالات.

وتخطط دولة الامارات لإنفاق 230 درهم على تحسينات كبرى بالبنية التحتية،كما تصدرت الامارات منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في مشاريع البنية التحتية حتى عام 2020حيث من المتوقع أن تكون الإمارات، ثم السعودية وإيران أكبر ثلاثة أسواق لمشاريع البنية

[1]أحمد ماجد، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات اجابية وريادة عالمية**، تقرير، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة،أوت 2016.

التحتية من حيث القيمة، ومن أهم عوامل دفع هذه العجلة رغبة الدولة في التنويع الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط العالمية، وسوف يتم إنجاز ما قيمته 128 مليار دولار من المشاريع سنوياً في الفترة من العام الجاري إلى2019، وتسجل مشاريع البنية التحتية في الدولة نموا بنسبة 5.3 % في الفترة المذكورة، وهو معدل يفوق متوسط النمو في الأسواق الصاعدة غير أن من المتوقع توقع أن تهدأ وتيرة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في عام 2020، والمشاريع المتوقعة بعد هذا التاريخ ستكون محدودة[1].

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في (الجزائر –السعودية)

يهدف هذا العنصر الى محاولة قياس تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي للدول المختارة (السعودية-الجزائر) خلال الفترة الزمنية (1985-2017)، أما الامارات فتم استبعادها من الدراسة لنقص المعلومات والبيانات الاحصائية، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي والاستعانة بمخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10 لمعرفة مدى تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري في كل دولة من دول الدراسة وتفسير النتائج.

وقد تم الاعتماد على بيانات اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، واجمالي نفقات الحكومة الاستهلاكية، واجمالي نفقات الحكومة الاستثمارية، واجمالي تكوين رأس مال الثابت، واجمالي الواردات من السلع والخدمات، واجمالي الصادرات من السلع والخدمات/ من موقع الالكتروني للبنك الدولي ومؤسسة النقد العربية السعودية وBMI البحثية.

أولا: النموذج المستخدم في التحليل القياسي للدراسة

محاولة منا في ايجاد صياغة رياضية من شأنها أن تظهر أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، اعتمدنا على المتغيرات الاقتصادية التي لها دلالة سببية على النمو الاقتصادي مع التركيز على تأثير المتغير الاساسي للدراسة والمتمثل في الانفاق الحكومي الاستثماري، وهذا بناءا على أهم الدراسات السابقة التي تطرقت للإنفاق الحكومي الاستثماري وأبرزها الدراسة التي قام بها الباحث Barro (1991) والتي خصت 98 دولة حيث اهتمت بدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبين النمو الاقتصادي، فخلص إلى وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي واخرى ايجابية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي رغم أن ليس لها دلالة احصائية، ومما تقدم ارتئينا الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الاتية والتي تفسر أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في كل من (العربية السعودية، الجزائر) وهي:

– **المتغير التابع:** تمثل في القيمة الجارية لإجمالي الناتج المحلي (حيث أخذ بالعملة المحلية لكل من الجزائر والعربية السعودية وبالدولار) ويرمز له بالرمز GDP.

– **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في القيم الجارية للمتغيرات الاقتصادية الاتية:

- ✓ الانفاق الحكومي الاستهلاكي (GC): ممثلا بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر والسعودية العربية.
- ✓ الانفاق الحكومي الاستثماري (GI): ممثلا بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر والسعودية العربية.
- ✓ اجمالي الاستثمارات(INV): ممثلا في اجمالي تكوين الراس المال الثابت بالعملة المحلية لكن من الجزائر والعربية السعودية وبالدولار بالنسبة للإمارات المتحدة.

[1] أشرف رفيق، **الامارات تتصدر المنطقة في مشاريع البنية التحتية**، مقال، موقع البيان، https://www.albayan.ae ، تاريخ الزيارة 2018/12/21

- ✓ قوى العمالة الاجمالية (LE): ممثلة بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر والعربية السعودية.
- ✓ اجمالي الصادرات من السلع والخدمات(XI): ممثلة بالعملة المحلية بالنسبة للجزائر والعربية السعودية.

ثانيا: وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

في هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، مع التركيز على أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي، ومعرفة مدى تأثير سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري على الناتج الوطني الحقيقي بدراسة مقارنة بين كل من الجزائر والعربية السعودية في الفترة الزمنية (1985-2017)، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج:

– النمو الاقتصادي (GDP): ويعبر عن مقدار اجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية) وهو عبارة عن مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي انتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما، وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي والذي شاع استخدامه في العديد من الدراسات والابحاث القياسية السابقة، والمصدر الاساسي لهذا المتغير هو احصاءات البنك الدولي.

– الانفاق الحكومي الاستهلاكي (GC): فحسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فان هناك جدل كبير فيما يخص اشارة المتغير (سلبية أو ايجابية)، فهناك من الدراسات التي وجدت أثر سلبي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة Barro(1991) و William(2006) وهذا يدل أن كلما زادت هذه النفقات زاد حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الموازنة، ومن الجانب الاخر وجدت دراسات أخرى على النقيض أي هناك تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومنها دراسة Romer(1986) وتفسير ذلك راجع عند استخدامات النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية فان ذلك سيعمل كمحفز للطلب، أما مصدر بيانات هذا المتغير فهي مأخوذة من احصائيات البنك الدولي.

– الانفاق الحكومي الاستثماري (GI): أو ما يعرف بنفقات التجهيز، والكثير من الاقتصاديين على غرار Barro (1991) يرون أن الانفاق الحكومي الاستثماري بإمكانه أن يحقق زيادة في اجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل إذا كانت نفقات الاستثمار موجهة نحو المحافظة على البنى التحتية وصيانتها إضافة الى تحفيز الاستثمار الخاص وكذا إذا توفرت الكفاءة في ادرأه الاستثمار العام، وكان مصدر البيانات مؤسسة النقد العربية وBMI البحثية.

– اجمالي تكوين الراس المال الثابت (INV): وهو اجمالي الاستثمار، والذي يعتبر من أهم المحددات المفسرة لتغير النمو الاقتصادي، ولقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على معنوية هذا المتغير وايجابية تأثيره على النمو ومن هذه الدراسات نجد LYS(2003)، ومصدر بياناتها من البنك الدولي.

– اجمالي قوى العاملة (LE): ويتم قياسه بدلالة حجم السكان النشطين في الاقتصاد، وبحسب ما جاء في نظرية النمو النيوكلاسيكية أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يعتمد على انتاجية عنصر العمل وبالتالي فانه من المفترض أن يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

ثالثا: خطوات تقدير نموذج الدراسة

سنقوم بكل مراحل التقدير لمتغيرات الدراسة ذات سلسلة الزمنية (1985-2017) " أنظر الملحق رقم 06" والخاصة بدولتي (الجزائر، والعربية السعودية) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل والتي تم الاشارة اليها سابقا في الصياغة

الرياضية المتعلقة بمحددات النمو الاقتصادي، وكخطوة أولى سيتم أولا دراسة استقراريه المتغيرات وكذا العلاقة التي يمكن أن تربطها من خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن وبعد ذلك تقدير النموذج وتفسير النتائج للدولتين الجزائر والعربية السعودية.

1. دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن لمتغيرات النموذج

سيتم عرض نتائج اختبار السكون والتكامل المشترك لكل متغيرات الدراسة الخاصة بدولتي (الجزائر، والعربية السعودية) وهذا بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور(ADF) .

– اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة: لمعرفة مدى سكون واستقرارية متغيرات النموذج، فقد تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة للبيانات الأكثر استعمالا وهو اختبار فليبس بيرون (PP)، والشكل الاتي يوضح نتائج اختبار(PP) لكل المتغيرات النموذج الخاصة بدولتي (الجزائر، العربية السعودية) دفعة واحدة تبعا للتقنية المطورة من طرف الباحث عماد الدين أحمد المصبح وتوصلنا الى النتائج الاتية بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات الدراسة:

الشكل رقم(06): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجزائر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LGDP	LINV	LLE	LGI	LGC
With Constant	t-Statistic	-2.2266	-0.9365	-0.7832	0.1379	-1.6217
	Prob.	*0.2013*	*0.7632*	*0.8104*	*0.9638*	*0.4602*
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.0413	-1.4502	-6.1930	-2.5172	-1.2624
	Prob.	*0.9938*	*0.8257*	*0.0001*	*0.3183*	*0.8792*
		n0	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.9910	5.6383	0.3758	2.8844	5.0454
	Prob.	*1.0000*	*1.0000*	*0.7869*	*0.9985*	*1.0000*
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LGDP)	d(LINV)	d(LLE)	d(LGI)	d(LGC)
With Constant	t-Statistic	-3.6066	-3.9238	-5.7668	-6.2268	-2.8032
	Prob.	*0.0114*	*0.0052*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0694*
		**	***	***	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.9112	-4.1041	-5.6642	-6.4659	-3.1885
	Prob.	*0.0000*	*0.0152*	*0.0003*	*0.0000*	*0.1052*
		***	**	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7677	-2.0218	-5.7233	-5.2370	-1.7697
	Prob.	*0.0734*	*0.0430*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0731*
		*	**	***	***	*

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الشكل رقم (07): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة للعربية السعودية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LGDP	LINV	LLE	LGI	LGC
With Constant	t-Statistic	-0.0552	-0.0165	-2.0793	-2.1219	0.4485
	Prob.	*0.9461*	*0.9501*	*0.2538*	*0.2378*	*0.9820*
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5231	-2.3038	-1.9569	-3.2550	-2.1537
	Prob.	*0.3157*	*0.4200*	*0.6018*	*0.0921*	*0.4978*
		n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.9942	2.3134	2.1334	0.5292	2.8643
	Prob.	*0.9989*	*0.9938*	*0.9905*	*0.8248*	*0.9984*
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LGDP)	d(LINV)	d(LLE)	d(LGI)	d(LGC)
With Constant	t-Statistic	-5.0130	-3.6193	-5.7583	-11.1852	-4.3299
	Prob.	*0.0003*	*0.0111*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0018*
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8846	-3.4167	-6.0641	-12.4775	-4.6372
	Prob.	*0.0023*	*0.0674*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0043*
		***	*	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9568	-2.9235	-5.0689	-9.1035	-3.6780
	Prob.	*0.0003*	*0.0048*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0006*
		***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

تمثل القيم الأولى في الشكل رقم (06) والشكل رقم (07) معلمة الاختبار أي الإحصائية (Statistic)، بينما القيم الثانية تعبر عن القيمة الاحتمالية لكل معلمة اختبار، ومن خلال نتائج الشكلين السابقين لاختبار(PP):

✓ أن كل متغيرات النموذج لكلا الدولتين (الجزائر، والمملكة العربية السعودية) متفاضلة من الدرجة الاولى عند مستوي 5 % أي غير مستقرة عند المستوى (ما عدى الانفاق الاستهلاكي (LLE) الخاص بنموذج الدراسة لدولة الجزائر متفاضل عند مستوي 10%)

✓ حسب Pesaran يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج واختباراته الا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(2).

2. **تقدير نموذج ARDL**: قد تم استخدام نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى والحصول على النتائج الموضحة في الجدول الاتي للدولتين (أنظر الملحق رقم 08، والملحق رقم 09):

الجدول رقم (08): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDL

المتغير التابع: يمثل لوغاريتم اجمالي الناتج المحلي (LGDP) **الفترة: 1985-2017، T: 33**		
متغيرات الدراسة	**ALG**	**K.S.A**
LINV	0.721547***	0.618588***
LLE	−0.095042	0.260160**
LGI	**−0.137129*** **	**0.001703**
LGC	0.361665***	0.177806
C	4.356696	3.601713
R^2	0.99	0.99
CointEp(−1)	−0.889103***	−0.527727***
اختبار الكشف عن مشكلة وجود الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM (Test)	1.474823 Prob. F(2,15) 0.2602 4.929866 Prob. Chi-Square(2) 0.0850	1.890584 Prob. F(2,2) 0.3460 18.96743 Prob. Chi-Square(2) 0.0001
Heteroskedasticity Test	1.317156 Prob. F(12,17) 0.2940 14.45400 Prob. Chi-Square(12) 0.2727 3.532684 Prob. Chi-Square(12) 0.9905	2.574313 Prob. F(24,4) 0.1852 27.23664 Prob. Chi-Square(24) 0.2935 0.416313 Prob. Chi-Square(24) 1.0000
أختبار الحدود		
F-Bounds test	9.579163	10.55680
اختبار استقرارية النموذج		
CUZUM TEST AND CUSUM Squars test	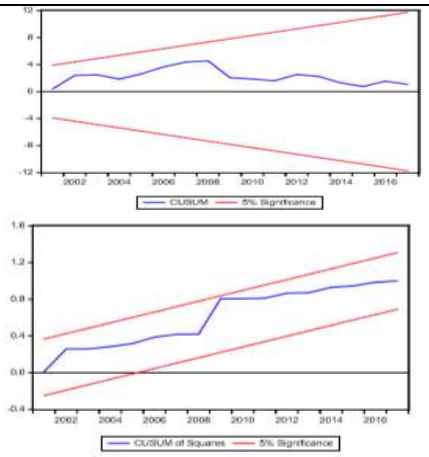	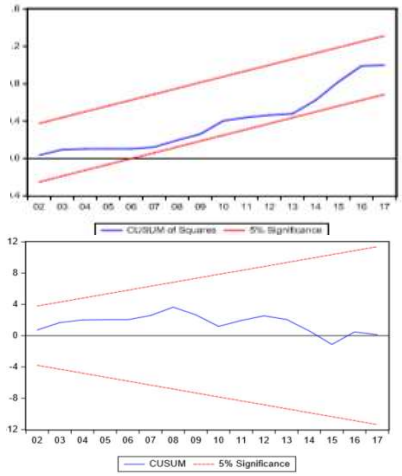

** معنوية عند 5% / *** معنوية عند 1%

3. التحليل الاحصائي للنموذج المقدر لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية:

- ✓ نلاحظ ان القدرة التفسيرية للنموذجين بلغت (99%) ليتم بعد ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة ما مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والجدول الاتي يوضح نتائج التقدير:
- ✓ أن معامل تصحيح الخطأ(1-)CoinEp أنه معنويا عند مستوى معنوي 1%" وذو اشارة سالبة مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لكلا الدولتين، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة وتبلغ 0.88 لنموذج الدراسة الخاص بالجزائر مما يدل أن الاخطاء في توازن النمو الاقتصادي يتم تصحيحها في فترة زمنية تفوق السنة حوالي 13 شهرا.

أما قيمة معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة الخاص بالمملكة العربية السعودية 0.52 (قيمة سالبة) مما يدل أن الاخطاء في توازن النمو الاقتصادي يتم تصحيحها في فترة زمنية تفوق السنة حوالي 18 شهرا.

- ✓ في العلاقة طويلة الاجل للنموذج الجزائري نلاحظ أن متغيرات الدراسة (الاستثمار LINV، والانفاق الحكومي الاستثماري LGI، والانفاق الحكومي الاستهلاكي LGI) ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % ما عدى المتغير الاحصائي LLE الذي يعبر اجمالي قوى العمالة.
- ✓ وفي العلاقة كذلك طويلة الاجل للنموذج الخاص بالمملكة العربية السعودية نلاحظ أن كل من المتغيرين (الاستثمارLINV، والعمل LLE) ذو معنوية احصائية عند 5%، أما باقي المتغيرات (الانفاق الحكومي الاستثماري، والانفاق الحكومي الاستهلاكي) فليس لهما دلالة احصائية في النموذج.
- ✓ في العلاقة قصيرة الاجل نلاحظ كذلك أن أغلب المتغيرات ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % لدى الدولتين.

مما تقدم من نتائج احصائية لنموذج ARDL، وحتى يتم قبول النموذجين نقوم بعد ذلك باختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، وكذلك اختبار الحدود لـ Bounds، لنقبل النموذج بعد اختبار استقراريه النموذج كما هي موضحة في الجدول رقم (08).

- ✓ من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير يتم استخدام اختبارين وهما:

الاول، (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي، فبناءا على الجدول رقم (08) تظهر نتائج الاختبار الاول أن P-value للإحصائية Fischr أكبر من 0.05 أي أننا نقبل بفرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لكلا النموذجين. (انظر الملحق رقم 08)

أما الثاني، فهو اختبار (Heteroskedasticity Test) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين، فمن خلال الجدول رقم (08) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن P-value للإحصائية Fischr وهي أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم ثبات التباين لكلا النموذجين.

✓ **اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL:** ويهدف هذا الاختبار الى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويل الاجل بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات لكلا النموذجين، أنظر الملحق رقم (08).

✓ **اختبار استقراريه النموذج (Stability Test):** اذ لابد من استخدام أحد الاختبار المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين التغير الهيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الامد مع المعلمات قصيرة الامد، وقد ثبت استقرار المعلمي لكلا النموذجين.(الجدول ر قم 08)

4. التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر (2.0.3.1.2) ARDL (الجزائر): من الجدول رقم(08) يمكن استخلاص النتائج الاتية:

– لدينا R^2=99% ، مما يؤكد ان المؤشرات المقترحة من طرف الباحثين تفسر الظاهرة محل الدراسة بنسبة كبيرة هذا وأن هناك عوامل اخرى قد يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي، كما أن المؤشرات المقترحة كمحددات للنمو الاقتصادي يختلف مدى تأثيرها من دولة لأخرى وهذا راجع لخصوصية اقتصاد كل دولة.

– **ان الاستثمار معبرا عنه بإجمالي تكوين راس المال الثابت (LINV)** ذو معنوية احصائية وله أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بـ 1 % الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.72 % ويرجع هذا التأثير الايجابي الى زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات من خلال عملية زيادة الانتاج أو اكتشاف حقول جديدة.

– **اجمالي قوى العمالة (LLE)** ليس له دلالة احصائية وله علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي مما يفسر عدم فعالية برامج وسياسات التشغيل التي كانت غالبيتها ظرفية وسريعة وغير مدروسة بصفة علمية مما صعب من تسييرها، كذلك تفشي المحسوبة في سوق الشغل حيث كشف الديوان الوطني للإحصاء على أن ما يزيد على 74 % من العمال والموظفين في مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية تم توظيفهم عن طريق واسطة على حساب الشهادة.

– **الانفاق الحكومي الاستثماري (LGI)** له دلالة احصائية وذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة في نفقات التجهيز بـ 1% يتراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.13% وهو ما توصل اليه Karras (1996) في دراسة مقطعية لـ 118 دولة حيث خلص الى ضرورة تقليص دور الحكومة معتقدا ان كلما يصغر حجم القطاع الحكومي يكون أكثر انتاجية، كذلك من الاسباب الاثر السلبي هو توجه النفقات الاستثمارية نحو القطاع الخدمات أي القطاعات التي ليس لها مردودية اقتصادية(السكن الاجتماعي، الافراط في نفقات التعليم والصحة) هذا دون أن ننسى الاعباء التي تتحملها الحكومة نتيجة توقف بعض المشاريع الاستثمارية من جراء انتهاج سياسة تقشفية بسبب تدهور أسعار النفط .

– **الانفاق الحكومي الاستهلاكي (LGC)** له دلالة احصائية وذو تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي مما يدل اتباع الجزائر الى سياسة اقتصادية كينزية تعتمد نظريا على التوسع في الانفاق العمومي من خلال نفقات التسيير وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي الى زيادة العرض الكلي، وهذ ما سيؤدي حتما الى زيادة الاستيراد بسبب أن الجزائر لا تمتلك جهازا انتاجيا مرنا وقادرا على مواجهة الزيادة في الطلب.

5. التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر (4.0.2.0.2) ARDL (المملكة العربية السعودية): من الجدول رقم(08) يمكن استخلاص النتائج الاتية:

- **لدينا R2=99%** ، مما يؤكد ان المؤشرات المقترحة من طرف الباحثين تفسر الظاهرة محل الدراسة بنسبة كبيرة هذا وأن هناك عوامل اخرى قد يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي، كما أن المؤشرات المقترحة كمحددات للنمو الاقتصادي يختلف مدى تأثيرها من دولة لأخرى وهذا راجع لخصوصية اقتصاد كل دولة.
- **الاستثمار معبرا عنه بإجمالي تكوين راس المال الثابت (LINV)** ذو معنوية احصائية وله أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بـ 1 % الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.61 % ويرجع هذا التأثير الايجابي الى زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات من خلال عملية زيادة الانتاج أو اكتشاف حقول جديدة.
- **اجمالي قوى العمالة (LLE)** له دلالة احصائية وله علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي مما يفسر فعالية سياسة التشغيل في المملكة العربية السعودية الفعالة حيث انشأت المملكة صندوقا خاص للتشغيل في القطاع الخاص وهو صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بعدة مهام من بينها تقديم الاعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص.

– الانفاق الحكومي الاستثماري (LGI) له علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي لكن دون دلالة احصائية وهو ما يؤكد ضرورة تفعيل سياسة التوزيع للإنفاق الحكومي الاستثماري بين القطاعات الاقتصادية من أجل خلق تنويع اقتصادي، كما يجب الاعتماد على الإدارة السليمة للنفقات الرأسمالية ومراقبة حجم الانفاق الرأسمالي المناسب من أجل تعزيز رأسمال الاجتماعي والبشري.

– الانفاق الحكومي الاستهلاكي (LGC) له علاقة ايجابية مع النمو ودون دلالة احصائية مما يجعلنا لا نعتمده في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي وقد يرجع هذا الى ارتفاع الانفاق على الاعانات والتحويلات خلال فترة الدراسة واعادة دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي لكل من السعودية والجزائر والامارت العربية خلال الفترة 1985-2017، من أجل ذلك خصصنا المحور الأول من هذه الورقة الإلمام بالإطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الإنفاق الحكومي الإستثماري، أما الفصل الثاني التحليلي قمنا بتحليل واقع الإنفاق الحكومي بشكل عام والانفاق الاستثماري بشكل خاص واتضح أن لدول الدراسة تتبع سياسية مالية توسعية مما أدى إلى إرتفاع مستمر في معدل الانفاق الحكومي، كما تبين لنا أن القطاعات الغير المنتجة تحظى بأكبر الحصص من الميزانية العامة للدولة مثل قطاع التعليم والصحة والسكن هذا في ما يخص الجزائر والسعودية، أما الفصل الثالث فخصص للجانب القياسي للدراسة قمنا بتعريف بمتغيرات الدراسة في كل من الجزائر والسعودية خلال الفترة 1985-2017، وتم استبعاد دولة الامارات العربية المتحدة من الجان القياسي للدراسة لعدم توفر البيانات الاحصائية، ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذالك باستعمال برنامج الاحصائي Eviews10 والنماذج القياسية الأنسب لذالك بدأ من استقرارية السلاسل الزمنية إلى غاية تحديد أثر بين الإنفاق الحكومي الاستثماري و النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وكإجابة للإشكالية المطروحة توصلنا كخلاصة إلى مايلي:

✓ توجد علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن أن تفسر هذه العلاقة بعدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال علبة الأنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة،...إلخ) على بقية الأنواع الأخرى من الأنفاق، بحيث أن زيادة الإنفاق

على القطاعات غير منجة لن يساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) وهو ما يبقي الإنفاق في الجزائر دون فعلية المطلوبة؛

- ✓ هناك علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو ودون دلالة احصائية مما يجعلنا لا نعتمده في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي وقد يرجع هذا الى ارتفاع الانفاق على الاعانات والتحويلات خلال فترة الدراسة واعادة دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.

بناء على ما تطرقنا إليه في دراستنا وكذالك ما توصلنا إليه من نتائج ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو الأتي:

- ✓ العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها بإعادة توجيهيها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض.
- ✓ ضرورة تفعيل سياسة التوزيع الانفاق الحكومي بين القطاعات الاقتصادية من أجل خلق تنويع اقتصادي كما يجب الاعتماد على الادارة السليمة للنفقات الرأسمالية ومراقبة حجم الانفاق الرأسمالي المناسب؛
- ✓ يجب توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل توفير الموارد.

المراجع والاحالات:

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر المالية العامة أبو ظبي –دولة الامارات العربية المتحدة**، دورة، صندوق النقد العربي يالتعاون مع مركز صندوق الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط، 22أفريل-3ماي 2018.
2. أحمد ماجد، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات اجابية وريادة عالمية**، تقرير، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة،أوت 2016
3. اسراء عادل حسيني، **هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،2012،
4. أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادية(دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996–2011)** رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الإسلامية، غزة 2013

5. بن فرج زوينة، نوي نبيلة، **قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،** والتحديات الراهنة والمستقبلية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعرريج/الجزائر.
6. جمام محمود، **محضارات في مقياس المالية العامة،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي–الجزائر2013،
7. ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستثماري في الجزائر وأثاره على التنمية المستدامة–دراسة قياسية 1970–2010،** أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013،
8. سالم سويد، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 1990–**2014،مجلة الأندلس للعلوم السياسية والاجتماعية، جامعة الاندلس اليمن ، العدد 16 ،2019
9. سرين جميل حسن، **الإنفاق الحكومي وأثاره على الاقتصاد الفلسطيني(دراسة قياسية)،** رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017
10. شاكر محمود شهاب، **أثار النفقات العامة في التنمية الإقتصادية في العراق،** أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989،
11. كمال أمين الوصال، **البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي–بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل،**الطبعة1، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2018،
12. مسعودي وهيبة، **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية –2000–2004.** مجلة جامعة مصطفي الاسطنبولي، معسكر 2015
13. مي سليمان غانم، **دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية،** رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا،2015
14. هاجر سلطاني، **سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة،** رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية والمستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014
15. وليد عبد الحميد العايب، **الاثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي،** مكتبة حسن العصرية، .بيروت،2010